مجتمع

انهيار مبنى بصعيد مصر يقتل 3 أطفال

لقي ثلاثة أطفال حتفهم إثر انهيار مبنى سكني في محافظة بني سويف في صعيد مصر أمس. وذكرت صحيفة «الأهرام» أنّ فرق الإنقاذ انتشلت تسعة مصابين على الأقل من بين أنقاض المبنى المكونة من طابقين في مركز أهناسيا في المحافظة. وقالت الصحيفة إنّ شقيقين (8 و12 عاماً) وشقيقتهما (11 عاماً) قتلوا في الحادث. أضافت أنّ هناك ثلاثة أطفال آخرين بين المصابين. ولم يعرف سبب انهيار المبنى، لكن تكثر مثل هذه الحوادث في مصر مع عدم مراعاة معايير البناء السليمة في المدن الفقيرة والمناطق الريفية. (أسوشييتد برس)

أستراليا: إرجاء محاكمة رجل متهم بخطف طفلة

أرجئت محاكمة رجل متّهم بخطف طفلة في الرابعة من العمر من موقع تخييم في منطقة أسترالية نائية، بعدما استحصل محاميه على موافقة على طلب التأجيل. وكانت كليو سميث قد فُقدت من خيمة العائلة داخل مخيم في أستراليا الغربية في أكتوبر الماضي، ما أدى إلى عملية بحث واسعة أثارت مخاوف كثيرين بأن تنتهي بمأساة. وعُثر على الطفلة بعد 18 يوماً وحيدة داخل منزل مغلق بالمفتاح في مدينة كارنارفون الساحلية على بعد بضعة كيلومترات من مكان اختفائها. ومثل الخاطف المفترض تيرنس داريل كيلي أمام المحكمة بالفيديو من السجن أمس. (فرانس برس)

11500 من نيجيريا إلى النيجر

تعرب المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها إزاء الهجمات المتكررة في نيجيريا، والتي أجبرت أكثر من 11500 شخص على الفرار عبر الحدود إلى النيجر المجاورة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. وهاجمت الجماعات المسلحة، التي يطلق عليها محلياً «قطاع الطرق»، مراراً وتكراراً قرى في ولاية سوكوتو الواقعة في شمال غرب نيجيريا خلال الأسابيع الأخيرة. وتأتي موجة العنف هذه على خلفية الاشتباكات القبلية بين المزارعين والرعاة في ظل تزايد المنافسة على الموارد المتضائلة، والتي تفاقمت بسبب أزمة المناخ. وينتاب المفوضية قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في شمال غرب نيجيريا وتدعو إلى توفير دعم متضافر وواسع النطاق لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان المتضررين، بدءاً من خدمات الحماية إلى الغذاء ومستلزمات المأوى والأواني المطبخية والبطانيات وغيرها من المواد غير الغذائية. ولجأ معظم الوافدين في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى المجتمعات المحلية في 26 قرية عبر بانغي، وهي بلدة ريفية في منطقة تاهوا في النيجر والتي كانت تستضيف أصلاً 3500 لاجئ نيجيري منذ شهر سبتمبر/ أيلول الماضي. وتشكل النساء والأطفال غالبية القادمين الجدد ويتحدثون عن عمليات القتل والخطف من أجل الفدية ونهب تتعرض له قراهم. وبالتنسيق مع السلطات النيجيرية، تقوم المفوضية بتسجيل القادمين الجدد وتقديم المساعدات الطارئة وتحديد الفئات الأكثر ضعفاً.

(العربي الجديد)

(بوريما هاما/ فرانس برس)

الدنمارك تناقش استئجار سجون

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يدفع اكتظاظ سجون الدنمارك الحكومة إلى التفكير باستئجار 300 زنزانة خارج حدودها، على غرار جارتها النرويج، والتي استأجرت سجونا هولندية، وتدرس كوبنهاغن عروض استئجار وصلتها من سجون أوروبية لنقل المحكومين لديها. ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصلحة السجون الدنماركية، أنها تشارك في «مفاوضات سرية» لنقل المحكومين إلى سجون خارجية، ويدور الحديث حول تخصيص مليار كرونه (نحو 170 مليون دولار) لتنفيذ المشروع خلال 4 سنوات، بالتزامن مع تزايد استقالة العاملين في السجون. وتفاوض حكومة يسار الوسط بقية الأحزاب البرلمانية على قانون يتيح نقل نحو 300 سجين دنماركي إلى سجون في خارج البلاد لتخفيف اكتظاظ السجون المحلية، ويرى وزير العدل، نيك هيكروب، المسؤول عن مصلحة السجون، أنّ معارضة اليسار ويسار الوسط الذين يشكلون الأغلبية البرلمانية لحكومته، ما زالت العقبة أمام تبني القرار.

ويطرح المعارضون بدائل من بينها قضاء المحكوميات في المنازل من خلال نظام «السوار الإلكتروني» الذي يجري العمل به في القضايا مخففة الأحكام، مع ضرورة توجه المحكوم إلى أقسام الشرطة بين فترة وأخرى، ومن دون أن يمنعه ذلك من العمل، أو الدراسة ضمن أوقات محددة مسبقاً، فضلاً عن إطلاق سراح مبكر لبعض السجناء. وترى الحكومة، بدعم من يمين الوسط، أنّ نقص عدد موظفي السجون سيفرض في نهاية المطاف اللجوء إلى استئجار الزنازين، وهي فكرة يراها المعارضون تتعارض مع حقوق السجناء، خصوصاً حقهم في رؤية أسرهم وأصدقائهم، مع عدم تجاهل سوء أوضاع السجون المقترحة، وتزايدت المعارضة بعد الكشف مؤخراً أنّ الدولة المقترحة للاستئجار هي رومانيا، وذلك لأسباب تتعلق بتكلفة نقل السجناء إلى الخارج. ولا يجد اليمين القومي الدنماركي مشكلة في نقل المحكومين إلى سجون خارج البلاد، واعتبر مقرر الشؤون العدلية في حزب «الشعب» القومي المتشدد، بيتر سكاروب، أنّه لا شيء يمنع من إنجاز المشروع، مضيفاً: «إذا ارتكبت جريمة، فعليك أن تضع في اعتبارك العواقب، ووجودك في السجن يجب أن يكون عقاباً، وليس عطلة».

وكان وزير العدل السابق، سورن بابي، أول من اقترح فكرة السجون الخارجية، وعادت المتحدثة باسم اللجنة القانونية في البرلمان عن المحافظين، بريت باغر، لتأكيد تأييد حزبها الفكرة باعتبارها «حلّا ممتازا إن نجح تنفيذه». وبالإضافة إلى رومانيا، فإنّ ليتوانيا من بين الدول المرشحة لاستقبال السجناء الدنماركيين، وتذهب الحكومة إلى تبني أفكار الحكومة السابقة في أولوية أن يشمل نقل السجناء هؤلاء المحكومين بالترحيل بعد قضاء المحكومية، خصوصاً ممن ينحدرون من رومانيا، إذ صدرت بحق عشرات منهم أحكام بتهم السرقة، ورغم أنّ بوخارست عارضت استقبالهم سابقاً، إلّا أنّ صيغة الاستئجار قد تبدو مغرية هذه المرة، إذ لن تتحمل رومانيا نفقات سجنهم. ومارست النرويج عملية نقل السجناء إلى الخارج خلال الفترة من 2015 إلى 2018، وجرى نقل 800 سجين نرويجي لقضاء محكومياتهم في سجون هولندية، ولاحقاً تزايدت شكاوى السجناء، وبعضهم من أفراد عصابات «سائقي الدراجات النارية» حول انتقاص حقوقهم في هولندا، وخصوصاً عدم تقديم الوجبات النرويجية التقليدية.

وقرر ديوان المظالم في أوسلو، الانحياز إلى السجناء، معتبرا أن سجنهم في الخارج «ينتهك التزامات حقوق الإنسان» فجرى التوقف عن البرنامج في 2018، رغم اختيار المنقولين إلى هولندا من السجناء غير المتزوجين، والذين ليس لديهم أطفال، والمحكومين أكثر من عامين، لتجنب شكاوى حرمانهم من زيارة أهاليهم وبعد توقف النرويج عن نقل السجناء إلى هولندا، تكتظ سجونها بالمحكومين، وينتظر نحو 1300 محكوم خارج السجون فراغ أمكنة لهم لقضاء محكومياتهم بعد أشهر طويلة على صدور الأحكام، بحسب تقديرات لتلفزيون «إن آر كي». ويعتمد نظام السجون الدنماركية على توفير كل سبل الحياة للسجين، بما في ذلك خدمة الإنترنت، والتواصل مع العالم الخارجي من خلال تطبيق «سكايب»، وتأمين العمل بنظام الساعات التي توفر للسجين راتباً، كما يحق للسجين في الأحكام الخفيفة قضاء نهاية الأسبوع مع أسرته خارج السجن، على أن يعود بنفسه، والأمر متكرر في سجون النرويج والسويد، ويطلق عليه اسم «السجن المفتوح» والذي ينتقل إليه السجناء بأحكام عالية عند قضاء نصف محكومياتهم، عدا المحكومين بجرائم إرهاب.

أماكن إقامة مرفهة

يمنع في الدنمارك معاقبة السجين في زنزانة منفردة، ولدى كل سجين غرفة خاصة به تضم حماما، ومطبخا صغيرا، وجهاز تلفزيون، وبعضها، كما في سجن هورسنس الشهير، يحتوي على مكان مخصص للجلوس، ما يجعل السجون الاسكندنافية بمثابة أماكن إقامة مرفهة للمحكومين.

الغلاف

ما زالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تُعرَف بـ«أونروا» تواجه مطبّات عدّة في سعيها إلى إتمام مهامها. وبينما تبدو العثرات اقتصادية فحسب، فإنّ الأمر يتعدّى ذلك

أزمة أونروا

قضية مالية سياسية ضحيتها اللاجئون والعاملون

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أزمات متتالية تعصف بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ظاهرها مالي فيما بواعثها سياسية، في مساع لإنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين وإغلاق أبواب الوكالة الأممية تدريجياً وببطء، إذ هي «الشاهد السياسي الدولي على قضيّتهم وحقّهم بالعودة والتعويض».

وتعاني «أونروا» منذ سنوات من عجز مالي في موازنتها، زاد من حدّته قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في عام 2018، وقف التمويل المالي الذي تقدّمه الولايات المتحدة الأميركية للوكالة بقيمة 350 مليون دولار سنوياً، قبل أن يتغيّر الوضع أخيراً مع استلام الرئيس الحالي جو بايدن. بعد ذلك، قرّرت دول عربية وغربية خفض مساعداتها للوكالة، في حين يرى مراقبون أنّ ثمّة سوء إدارة فيها. وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عقد المؤتمر الدولي المخصّص لدعم الوكالة الأممية في بروكسل برئاسة مشتركة من الأردن والسويد وبمشاركة نحو 60 دولة ومنظمة دولية، وقد تعهّدت خلاله الدول بتقديم 35 مليون دولار لـ«أونروا» التي أعلنت عن حاجتها إلى 100 مليون دولار للعام الجاري، فقُدّر العجز بالتالي بنحو 65 مليون دولار. يُذكر أنّ مطالب الموظفين وحقوقهم مهددة مع النقص في التمويل، علماً أنّ هؤلاء نظّموا إضرابين وتراجعوا عن ثالث مفتوح بعد وعود بتحقيق مطالبهم أطلقتها الإدارة.

وتطالب اتحادات العاملين في «أونروا» بالغاء قرار الإجازة الاستثنائية بدون راتب للموظفين كافة» و«إعادة العلاوة السنوية، وبأثر رجعي، المجمّدة منذ مارس/ آذار الماضي»، بالإضافة إلى «فتح باب التعيين الدائم لأبناء اللاجئين، وصرف رواتب شهرَي نوفمبر /الماضي وديسمبر/كانون الأول (الجاري) من دون تأخير أو تجزئة».

يقول أحد موظفي «أونروا» مفضّلاً عدم ذكر اسمه لتجنّب المساءلة القانونية: «يريدون معالجة العجز المالي المتراكم منذ سنوات على حساب الموظفين»، موضحاً لـ«العربي الجديد» أنّ «الأزمة المالية مصطنعة، والهدف منها إضعاف الوكالة تمهيداً لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين إرضاءً لإسرائيل وتنفيذاً لمخططاتها». يضيف الموظف نفسه: «نعم لدينا مطالب وحقوق، لكنّ توقيت إضراب العاملين لم يكن مناسباً، خصوصاً مع قرب انتهاء العام الدراسي. كذلك، فإنّ قرار الإضراب لم يكن صائباً ولم يحقّق المطالب»، لافتاً إلى أنّ «بعض تلك المطالب كان هامشياً من وجهة نظري، وما تحقّق نتيجة الإضراب مجرّد إنجازات وهمية». وتابع الموظف أنّ «ثمّة جانباً خفياً في عمل الوكالة يستهدف تقليص الخدمات وخفض نوعيتها لإضعاف الوكالة، ويترافق ذلك مع إجراءات تفوح منها رائحة فساد». من جهته، يوضح رئيس اتحاد العاملين في «أونروا» بالأردن رياض أبو الزيغان، لـ«العربي الجديد» أنّ «مطالب العاملين متابعة بشكل مستمر، خصوصاً في ما يتعلق بالزيادة وموعد منح الرواتب»، مضيفاً أنّ «تعليق الإجراءات التصعيدية كان من خلال ضمانات حكومية لتلبية مطالب العاملين. فالاطمئنان مردّه تدخّل الدول المضيفة». يضيف أبو الزيغان أنّ «الضمانات الحكومية في الأردن والوعود بحلّ المشكلات مجزية سابقاً وهي محلّ ثقة»، مبيّناً أنّ «قرار عدم عدم الدخول في الإضراب الشامل كان قرار غالبية اتحادات العاملين في مناطق عمليات الوكالة الخمس». وحول مستقبل الوكالة وأوضاعها المالية في الفترة المقبلة، يقول أبو الزيغان: «نحن في فترة ترقّب ما سوف تسفر عنه قرارات الإدارة بالتعاون مع الدول المضيفة والمانحة، ثمّ لكلّ حادث حديث».

وخلال اجتماع للجنة الاستشارية لوكالة «أونروا» عُقد أخيراً في العاصمة الأردنية عمّان، أفاد المفوّض العام للوكالة فيليب لازاريني بأنّ توقيت دفع رواتب العاملين لشهرَي نوفمبر وديسمبر «غير معلوم»، موضحاً أنّ «تمويل الوكالة في حالة ركود هذا العام على الرغم من استئناف الدعم الأميركي، بسبب انخفاض الدعم من عدد من كبار المانحين وغياب آخرين». أضاف لازاريني أنّ الوكالة «مستهدفة وتتعرّض إلى هجمات سياسية»، وأنّها «تمرّ بتهديد وجودي بسبب الأزمة المالية غير المسبوقة»، وأنّ «التمويل ضروري لاستمرار عملياتها في مناطق عملها الخمس، كذلك هو يحفظ الأمان الوظيفي للعاملين»، مشيراً إلى أنّ أهمّ الأولويات هو الإبقاء على كلّ الخدمات الأساسية اللازمة للاجئين ودفع رواتب الموظفين. وحذّر لازاريني من انهيار الوكالة بسبب الأزمة المالية التي تمرّ بها، مضيفاً أنّه «إذا ما مضينا في هذا المسار، فالوكالة سوف تنهار في نهاية المطاف».

أمّا الموقف الرسمي الأردني إزاء «أونروا»، فقد لخّصته تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي في مؤتمر بروكسل، إذ أكّد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في توفير الدعم المالي اللازم للوكالة، حتى تمضي في تقديم خدماتها لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، وتوفير حياة كريمة لهم ولموظفي «أونروا» الذين يعوّلون على رواتبهم الشهرية للعيش بكرامة. ورفض الصفدي الطروحات التي استهدفت الوكالة والتي زعمت استحالة إدامتها بسبب نقص التمويل، مشدّداً على وجوب استمرار الوكالة في تقديم خدماتها إلى حين حلّ قضية اللاجئين وفق القانون الدولي، وفي سياق حلّ شامل على أساس حلّ الدولتَين الذي يُجسّد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة. وتابع الصفدي أنّ الأردن، الداعم الأكبر للوكالة وللاجئين الفلسطينيين، سوف يستمر في عمله مع الشركاء ومع الوكالة لضمان استمرار تقديم التمويل اللازم لها وسدّ العجز في موازناتها.

في الإطار نفسه، رأت المديرة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية «أرض»، سمر محارب، أنّ أزمة «أونروا» هي أزمة مالية ترتبط بعدم توفّر إرادة سياسية دولية حقيقية تعمل على استقرار وضع الوكالة، لافتةً إلى أنّ وعود التمويل من قبل الدول المانحة مشروطة بمعظمها. وأكّدت محارب أنّ كثيراً من الدعم المقدّم للوكالة مشروط بإيجاد حلول جذرية لمشكلة اللاجئين، وثمّة من يشترط ما يسمّيه «الحياد» الذي يمنع الموظفين من الحديث عمّا يسمّى «معاداة للسامية»، أي انتقاد الاحتلال وسياسته العنصرية، لافتة إلى أنّ بريطانيا خفّضت 50 في المائة من دعمها مبرّرة ذلك بأنّ المناهج تهاجم إسرائيل، في حين تتناول المناهج شهادات وتاريخ، وثمّة تشديدات تفرضها الوكالة الأممية حول استخدام مصطلحات وطنية مرتبطة بقضيّتَي «اللجوء» و«حقّ العودة».

وأشارت محارب إلى أنّ ثمّة ضغوطاً واشتراطات تجعل «أونروا» في وضع حرج وغير مستقر، وثمّة مشكلات تفرض ضغوطاً كبيرة على الدول المضيفة، فيما التساؤل هو حول مصير اللاجئين ومخيّمات اللجوء. بالنسبة إليها، فإنّ الحديث بشكل عام يتركّز على أسباب المشكلات المالية، ولا أحد يحكي بصوت عالٍ عن الاحتلال، وهو السبب الرئيسي لوجود «أونروا». وتابعت محارب أنّ الأزمة طويلة الأمد وتعود إلى سنوات عدّة عندما بدأ التقصير بدفع الرواتب وتراجع الخدمات في مناطق عمل الوكالة، لافتة إلى أنّه خلال مؤتمر بروكسل، كان تعويل على أن يغطي المؤتمر الحاجات التمويلية للسنوات المقبلة، لكنّ الدول المانحة قدّمت تعهدات لا تغطي احتياجات الربع الحالي من هذا العام، خصوصاً في ما يتعلق برواتب الموظفين الذين يقترب عددهم من 28 ألفاً، من بينهم سبعة آلاف في الأردن. وشرحت أنّ عجز الموازنة في العادة يدفع ثمنه الموظفون، وأنّ التخفيضات والمساومات تتمّ على حساب العاملين المحليين، مشددة على أنّ المطلوب لحلّ المشكلة الحالية هو مرونة إدارية، خصوصاً أنّ ثمّة وعوداً بتوفير التمويل

ثقة من يرغب في إضعاف الوكالة تمهيداً لتصفية قضية اللاجئين (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

100,000,000

دولار اميركي، هذا ما تحتاجه «أونروا» لكنّ الدول في مؤتمر بروكسل تعهّدت بتقديم 35 مليوناً فقط

الجوائح المقبلة قد تزهق أرواحاً أكثر

ما زال المتحور «أوميكرون» يُربك معظم دول العالم في وقت يبدو ان الجوائح المقبلة قد تزهق اعداداً اكبر من الارواح من كوفيد-19

أعلنت أستاذة اللقاحات في جامعة «أكسفورد»، والتي هي من الذين ابتكروا لقاح «أكسفورد-أسترازينيكا» سارة جيلبرت، أن الجوائح المقبلة قد تزهق أعداداً أكبر من الأرواح من كوفيد-19 ما لم يخصص مزيداً من الأموال للبحث العلمي والاستعدادات لمكافحة التهديدات الفيروسية الناشئة. وطالبت بعدم تبديد الدروس المستفادة من الجائحة الحالية. وتفيد تقديرات جامعة «جونز هوبكينز» بأن كورونا أودى بحياة نحو 5,26 ملايين شخص وبدد ما يقدر بتريليونات الدولارات من الناتج الاقتصادي وقلب حياة مليارات البشر رأساً على عقب. ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن جيلبرت قولها: «هذه المرة لن تكون الأخيرة التي يهدد فيها فيروس أرواحنا وأرزاقنا. والحق أن المرة المقبلة قد تكون أسوأ وأكثر نشراً للعدوى أو أكثر إزهاقاً للأرواح أو كليهما، ويتعين على العالم أن يتأكد من استعداده بشكل أفضل للمرة المقبلة».

وقالت جيلبرت إن الزوائد البروتينية التي يحتوي عليها المتحور أوميكرون معروف أنها تزيد من انتقال العدوى. أضافت: «هناك تغيرات إضافية قد تعني أن الأجسام المضادة التي يتيحها اللقاح أو الإصابة السابقة بسلالة أخرى قد تكون أقل فاعلية في منع الإصابة بأوميكرون. وحتى نعرف المزيد يتعين علينا الحذر واتخاذ خطوات لإبطاء انتشار هذا المتحور».

وإلى جنوب أفريقيا، حيث ظهر أوميكرون للمرة الأولى، أعلن رئيس البلاد سيريل رامافوزا عن تجهيز المستشفيات لاستقبال المزيد من المرضى في الوقت الذي يدفع فيه المتحور البلاد إلى موجة رابعة من كوفيد-19. وقال إن أوميكرون يهيمن في ما يبدو على الحالات الجديدة في غالبية أقاليم البلاد وعددها تسعة، وحث الشعب على تلقي اللقاحات المضادة لكوفيد-19. ويتسابق العلماء في جنوب أفريقيا ودول أخرى لمعرفة ما إذا كان أوميكرون أسرع انتشاراً أو يسبب حالات إصابة أكثر شدة أو أكثر مقاومة للقاحات الموجودة من السلالات السابقة.

في هذا السياق، كشف تقرير أعدته «مؤسسة محمد إبراهيم» أنّ أفريقيا ليست أمامها فرصة تذكر للتغلب على جائحة كوفيد-19 ما لم يتم تطعيم 70 في المائة من سكانها نهاية عام 2022، وعزز اكتشاف أوميكرون في جنوب القارة مزاعم بأنّ انخفاض معدلات التطعيم يمكن أن يشجع على ظهور تحورات فيروسية. أضاف أنّ خمس دول فقط من دول القارة البالغ عددها 54 في طريقها لتحقيق هدف منظمة الصحة العالمية بتطعيم 40 في المائة من السكان تطعيماً كاملاً نهاية 2021. وأظهرت بيانات المؤسسة أنّ واحداً من بين كل 15 شخصاً في أفريقيا تلقى تطعيمات كاملة، مقارنةً بنحو 70 في المائة في دول مجموعة السبع الغنية.

وفي الولايات المتحدة الأميركية، أعلن مسؤولون صحيون أن أوميكرون انتشر في نحو ثلث الولايات الأميركية، وإن كان المتحور دلتا ما زال يطغى على غالبية الإصابات، مع زيادة عدد الحالات في البلاد. ورغم أن ظهور المتحور الجديد أثار قلقاً في أنحاء العالم، إلا أن مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية الأميركي أنتوني فاوتشي، قال لقناة «سي أن أن» التلفزيونية: «حتى الآن، لا يبدو أنها تسبب درجة خطيرة من حدة المرض»، مضيفاً أنه «من المبكر للغاية استخلاص نتائج محددة، وما زالت هناك حاجة لمزيد من الدراسة».

أضاف أنّ إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرس رفع قيود السفر المفروضة على غير المواطنين القادمين من دول أفريقية عديدة.

أما في الهند، فأعلن مسؤولون أن حالات الإصابة بأوميكرون ارتفعت إلى 21، وأنه يتعين على المواطنين التعجيل بحصولهم على اللقاحات. وكتب وزير الصحة ساتيندار جين على «تويتر»: «يجب على سكان دلهي أن يتلقوا اللقاحات ويضعوا الكمامات ويحافظوا على التباعد الاجتماعي».

من جهتها، تحاول إيطاليا التضييق على غير الملقحين مع اقتراب موسم الأعياد عن طريق استبعادهم من المطاعم والمسارح والمتاحف، بهدف الحد من انتشار كورونا وتشجيع المتشككين على أخذ اللقاحات. وبدءاً من يوم أمس، تستطيع الشرطة الإيطالية التحقق مما إذا كان رواد المطاعم أو الحانات لديهم «تصريح طبي» يشهد بأنهم إما حصلوا على اللقاحات أو تعافوا من الفيروس مؤخراً.

وستحدث السلطات تطبيقات الهواتف الذكية التي تتحقق من حالة التصاريح الطبية، ولن يسمح بعد الآن لأولئك الذين يظهرون «اختباراً سالباً حديثاً» بحضور الحفلات الموسيقية أو الأفلام أو العروض.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

يتشر اوميكرون في ثلث الولايات الاميركية (Getty)

استعداد للعيد مع الالتزام بإجراءات الوقاية في لندن (تولغا اكمن/ فرانس برس)

تمويل الوكالة في حالة ركود رغم استئناف الدعم الاميركي

ثمّة اشتراطات تجعل أونروا في وضع حرج وغير مستقر

دول عدّة من العالم»، مشيداً باستمرار دول أوروبية كثيرة في دعم الوكالة. ويرى سويدان أنّ «ثمّة دولاً عربية تتماهى مع الموقف الإسرائيلي والأميركي الهادف إلى إضعاف الوكالة»، قائلاً «صحيح أنّها تلتزم بحصّتها، لكنّ الوضع الحالي يتطلّب مساعدات إضافية للمحافظة على استمرارية الخدمات في هذا الوقت الصعب إقليمياً ودولياً». ويتوقّع سويدان أن «يزداد الأمر صعوبة في السنوات المقبلة، وأن تتراجع الدول التي تقدّم دعمها بشكل مستمرّ، في ظلّ زيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة ومحاولة التوصّل إلى اتفاقيات تؤدّي إلى اختفاء الوكالة، خصوصاً في ظلّ رفض إسرائيل منح اللاجئين الحق بالعودة والتعويض».

مبادرات توفير كتب مدرسية لطلاب العراق

لم تدم فرحة العراقيين بعودة أبنائهم إلى المدارس طويلا بسبب عدم توفر الكتب المدرسية، على الرغم من مرور أكثر من شهر على بدء العام الدراسي، ليضطروا إلى البحث عنها في الأسواق

بغداد ـ **كرم سعدي**

يتولى ناشطون عراقيون مهمة توفير الكتب المدرسية عبر نسخها وتوزيعها بالمجان على الطلاب المحتاجين، في ظل معاناة كثير من الأهالي من الوضع المعيشي المتردي، والذي فاقمه انتشار البطالة نتيجة تفشي جائحة كورونا، ثم قرار رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، والذي تبنته الحكومة لتخطي عجز الموازنة، وتوفير رواتب الموظفين.

ويتهم الأهالي وزارة التربية بالفساد والكسب غير المشروع على حساب مستقبل أبنائهم. ويقول ضياء وادي، لـ«العربي الجديد»، إنه اشترى عشرة كتب من المنهاج الدراسي لأبنائه الثلاثة، ورغم أن حالته المادية تسمح له بتوفير المال لشراء الكتب، «لكنّ هناك عدداً كبيراً من الأهالي يعيشون ضائقة مادية، ولا يمكنهم شراء الكتب التي يحتاجها أبناؤهم لاستكمال العام الدراسي». ويضيف وادي: «جميع الكتب لجميع المراحل الدراسية تباع في الأسواق، رغم أنها طبعت على نفقة وزارة التربية لتوزيعها بالمجان على الطلاب. فكيف تسربت من الوزارة إلى الأسواق؟ ليس هناك جواب سوى أن مسؤولين فاسدين في الوزارة وراء ذلك».

وحاولت وزارة التربية تبرئة ساحتها من هذه التهم عبر المتحدث باسمها، حيدر فاروق، والذي قال، في تصريح للتلفزيون الرسمي، إن تأخر تسليم الكتب المدرسية يعود إلى عدة عوامل، من بينها تأثير ظروف جائحة كورونا، والتحول بين الدوام الحضوري والتعليم عن بعد، مضيفاً أن السبب المباشر هو قلة المخصصات المالية لطباعة الكتب، كما اتهم إدارات المدارس بتسريب الكتب المدرسية إلى الأسواق.

لكن المبررات التي تسوقها وزارة التربية لا تقنع غالبية المواطنين الذين يواصلون كيل التهم إلى مسؤولي الحكومة، ويتسق ذلك مع وجود اعترافات متداولة لسياسيين ومسؤولين كبار في الحكومة حول وجود فساد كبير في جميع مرافق الدولة، وأن ضحيتها المواطن البسيط.

واعتاد العراقيون على تدبير أمورهم خلال الأزمات التي تواجههم من دون انتظار تدخل الحكومة، وباتت المبادرات المجتمعية والإنسانية حلولاً بديلة للتقاعس الحكومي، ومن ذلك أزمة الكتب المدرسية التي ظهرت مبادرات مجتمعية عدة لتوفيرها من خلال النسخ، وفي الغالب لا يتم الإعلان عن أسماء الداعمين لتلك المبادرات.

يقول مؤيد الصالح، وهو يملك مكتبة لبيع الكتب ومواد القرطاسية في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، إنه وزع أكثر من مائة كتاب على طلاب من أسر فقيرة في الحي الذي يسكنه، مضيفاً أن «عدداً من فاعلي الخير تعهدوا بدفع تكلفة جميع مستلزمات نسخ الكتب، من الورق والحبر، بينما أتكفل بطباعتها عبر أجهزة النسخ التي امتلكها، والمتبرعون يصرون على أن تكون الطباعة عالية الدقة، وبالألوان، ما يجعل الطباعة أكثر تكلفة، لكن هناك عدداً كبيراً من المتبرعين، وسوف أبلغ فاعلي الخير الذين أعرفهم عن المبادرة ليساهموا في تغطية النفقات في حال زاد عدد المحتاجين إلى الكتب». عند التجول في الأسواق العراقية يمكن بسهولة ملاحظة أن أسعار كل شيء في ارتفاع، في المقابل يزداد عدد العائلات التي تقتصد في إنفاقها بسبب الأزمة المعيشية، ما يجعل اضطرارها إلى شراء الكتب المدرسية لأولادها معاناة إضافية، خاصة وأن الدراسة تتطلب احتياجات أخرى منها القرطاسية والزي.

تقول شهباء الدايني، وهي أرملة وأم لثلاث بنات يدرسن في المرحلة الثانوية، لـ«العربي الجديد»، إنها تسلمت الكتب التي تحتاجها بناتها من إحدى المبادرات، كما لم يعد لديهن أي نقص في القرطاسية أيضاً. «لولا هؤلاء الشباب الذين ينشطون لأجل عمل الخير لعانيت كثيراً في توفير مستلزمات الدراسة لبناتي، وفي كل عام يقومون بتوفير ما نحتاجه، ويدعمون عبر هذه الأعمال الخيرية العديد من العائلات المحتاجة للمساعدة».

أصبح حلول العام الدراسي هماً كبيراً متكرراً لدى عدد كبير من العائلات، خصوصاً تلك التي تعاني من ضائقة مادية، وتؤكد نور محمود، وهي مشرفة تربوية في مدرسة ابتدائية، لـ«العربي الجديد»، أنها مطلعة على أحوال كثير من الأسر الفقيرة، ولولا جهود فاعلي الخير والناشطين لما استطاع أبناؤهم وبناتهم مواصلة الدراسة. وبينما ترفض الحديث عن سبب نقص الكتب الدراسية، فإنها تقول إن «العملية التربوية تدار مثل بقية القطاعات في الدولة وفق مصالح شخصية أو فئوية، لكن رغم ذلك، هناك تكاتف اجتماعي، وهو سبب رئيسي في تمكن أبناء الفقراء من مواصلة دراستهم. في مدرستي، يتواصل ناشطون معنا لمعرفة أسماء وأعداد الطلاب المحتاجين للدعم المادي، ويوفرون لهم احتياجاتهم عبر التواصل مع ذويهم، وهذا يحدث كل عام، ومن بين هذه الاحتجاجات توفير الكتب التي لا توفرها المدرسة من خلال شرائها، أو نسخها».

يتهم الأهالي وزارة التربية بالفساد والكسب غير المشروع

المبررات التي تسوقها وزارة التربية لا تقنع غالبية المواطنين

لم يتسلم طلاب العراق كامل الكتب المدرسية (هاركو ديلاورو/Getty)